كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيها

الباحثة القانونية/ هيا عبدالله الدريعي

أمـام

الجمعيـة العامـة

في الدورة الحادية والسبعين للأمم المتحدة

البند (34): الحالة فى الشرق الأوسط

مقر الأمم المتحدة ـ نيويورك

الثلاثاء الموافق 29 نوفمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لوفد بلادي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام وجهوده المبذولة في سبيل تعزيز السلم و الأمن الدوليين و متابعته الحثيثة للحالة في الشرق الأوسط، كما نشيد بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/71/328 . كما نؤكّد على دعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والمشاركة بما يُبذل من مساعي لتعزيز السلم والامن الدوليين.

السيد الرئيس ،،

لا يزال الجمود الذي يصاحب عملية السلام في الشرق الأوسط يمثّل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي، ودلالة على عجزه المطلق، ولأكثر من ستة عقود، من الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية، والكف عن ممارساتها التوسعية وأنشطتها الاستيطانية، وانتهاكاتها المستمرة لأبسط قواعد ومقومات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لاعتداءات ممنهجة لا يمكن التغاضي عنها.

ويؤكّد وفد بلادي في هذا السياق على الدعم الكامل والتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين نحو تحقيق تطلعاتهم وآمالهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حدود الرابع من يونيو لعام 1967، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية للسلام.

يجدد وفد بلادي مطالبته للمجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن 497 الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتلة.

كما يدعم وفد بلادي كافة الإجراءات والتدابير التي **تتخذها جمهورية لبنان الشقيقة** للحفاظ على امنها واستقرارها وسيادتها وسلامة أراضيها، وضرورة وقف إسرائيل لانتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان والانسحاب الكامل من بقية الأراضي المحتلة والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701.

السيد الرئيس ،،

يعرب وفد بلادي عن بالغ قلقه إزاء استمرار الأزمة السورية والصراع الدامي، ودخولها عامها السادس وما آلت إليه الأوضاع في كافة أنحاء سوريا في ظل التدهور الخطير للوضع الإنساني الناجم عن تشريد 13 مليون سوري في الداخل والخارج، وبعد أن تجاوز عدد القتلى أكثر من 300 ألف شخص ، ليصبح شعب سوريا أكبر مجتمع للاجئين في العالم ، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال ما تتعرض له مدينة حلب ، حيث تشير الأرقام إلى تدهور خطير في الوضع الإنساني في المدينة ، إذ نجد أن هناك 275 ألف شخص محاصر في شرق حلب، وهو ما يقارب نصف عدد المحاصرين في كافة أنحاء سوريا حيث وصل عدد الأشخاص المحاصرين في مختلف المناطق إلى أكثر من 582 ألف شخص.

وفي هذا الشأن نجدد إدانتنا للاستهداف المتعمد لكافة المناطق السكنية والمرافق المدنية والطبية في جميع أنحاء سوريا بما في ذلك القصف العشوائي بالبراميل المتفجرة والأسلحة المحرمة دولياً، كما نؤكد على ضرورة تقديم جميع المسئولين عن ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية للعدالة الدولية.

كما تجدد دولة الكويت دعمها لمساعي الأمم المتحدة والجهود الدولية الرامية للتوصل لحل سياسي في سوريا وفق القرار 2254 والذي يضع مسار واضح لهذا الحل على اساس بيان مؤتمر جنيف الأول لعام 2012 وبياني فيينا وتشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة تعمل من اجل تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق بالعيش وحياة حرة وكريمة بما يحافظ على سيادة ووحدة واستقلال سوريا.

وفي هذا السياق - ورغبة في تخفيف وطأة معاناة الشعب السوري الشقيق - استضافت دولة الكويت 3 مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا (2013، 2014، و2015) قدمت خلالها بلادي مليار وثلاثمائة مليون دولار، سلم الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية المعنية بالشأن الإنساني، هذا بالإضافة إلى مشاركة دولة الكويت في ترؤس المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا والذي عقد في لندن مطلع العام الحالي.

السيد الرئيس ،،

تدعم دولة الكويت المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص في اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الرامية لإيجاد حلٍ للأزمة التي يعيشها الشعب اليمني الشقيق بغية التوصّل إلى توافق شامل يعيد الأمن والاستقرار لليمن، ويحقن دماء شعبه، ويضع حداً لمعاناته الإنسانية وذلك استناداً على المرجعيات الأساسية الثلاث وهي: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني – والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية – وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 2216.

ونؤكّد رفضنا لأيّة إجراءات أحادية كالتي أعلنت عنها جماعة الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بتشكيل حكومة إنقاذ، ونشير بأن حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي هي الحكومة الشرعية دستورياً وقانونياً والمعترف بها دولياً.

وفي هذا السياق أيضاً، تجدد دولة الكويت دعمها لإعادة الأمن والاستقرار لليمن وشعبه الشقيق بما يصون سيادته ووحدة أراضيه، والتزامنا بالعملية السياسية اليمينة، ونعمل على إنجاحها وفق قرارات مجلس الأمن، ولا يخفى على الجميع بأن دولة الكويت استضافت في شهر إبريل من هذا العام مشاورات السلام اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتأمل أن تستأنف هذه العملية بأسرع وقت ممكن، وأن تتوصل الأطراف اليمينة إلى السلام الذي يعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي العزيز لنقله إلى مرحلة جديدة نحو التنمية وإعادة البناء والإعمار.

السيد الرئيس،

نجدد هنا وقوف دولة الكويت مع الحكومة العراقية، ونشيد بالإنجازات التي حققتها في مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش، كما نؤكّد دعمنا لكافة التدابير والإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمن واستقرار ووحدة أراضي العراق، وبما يساهم في الحفاظ على أمن وسلامة جميع مكونات الشعب العراقي الشقيق.

وفيما يتصل بالوضع في ليبيا والذي يشكّل مصدر قلق كبير، فإن دولة الكويت ترحّب وتشيد بجهود الأمم المتحدة والمجلس الرئاسي نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي نأمل بأن يساعد الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن بما يحافظ على وحدة ليبيا واستقلالها ورفاهية شعبها.

و شكراً السيد الرئيس،،،